اسرائيـــل المالي . وبالاضـــافة الى ذلك ، كان مهما الحفاظ على بعض تدفق البضـــائع من المناطق المحتلة الى البلدان العربية من اجل انعاش آمال اسرائيل في وصول منتجاتها الخاصة الى الاسواق العربية في المستقبل . لكن الاعتماد الزائد على التجارة مع الضفة الشرقية سيضع في أيدي حسين سلاحا قويا ، هو التهديد باغلاق الجسور ، مما يعطي حكومة عمان تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية والاقتصادية في الضفة الغربية(١١١) . كما ان استمرار النموذج التقليدي في تسويق الفائـــض الزراعي ســـيعيق خطـــة اسرائيل لـ « دمج » زراعة الضفة الغربية والمنافع التي تعطيها للاقتصاد الاسرائيلي .

في عام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ وضعت السلطات الاسرائيلية ، باستشارة وجهاء الضفة الغربية و« قادتها الزراعيين » ، خطة جديدة للزراعة في الضفة الغربية(١١٢)، ركزت على تثبيط عزائم مزارعي الضفة الغربية عن زراعة بعض المحاصيل التي كانت تشحن عادة الى الضفة الشرقية ، وبدلا عنها ، زراعة المحاصيل التي تحتاجها اسرائيل . ان مثالا بارزا على الجهود الناجحة في تثبيط محصول كان يزرع سابقا من أجل البيع في الاسواق العربية هو انخفاض انتاج البطيخ وغيره من الفواكه التي تحتوي على نسبة عالية من الماء والتي كانت صادرا صيفيا مهما الى البلدان العربيـــة الجافة(١١٣) . فقد انخفض محصول البطيخ في الضفة الغربية بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ من ٣٦ر٠٠٠ طن الى ٢٠ر٥٠٠ طن(١١٤)، ومع عام ١٩٧٠ كان قد انخفض الى ١٣ر٠٠٠ طن(١١٥) . وعلى العكس من ذلك ، فان انتاج الضفة الغربية من المحاصيل التي تحتاجها اسرائيل يزداد : فمثلا قفز انتاج السمسم بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ من ٧٠٠ طن الى ١ر٧٠٠ طن ، وبين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ زاد عدد الدونمات المزروعة بالتبغ من ٤ر٥٠٠ الى ١٢ر٠٠٠ . وزرع مزيد من الشمندر السكري للصناعة الاسرائيلية ، ومزيد من الخضروات ، كالباذنجان والفلفل ، للتصدير الى اوروبا(١١٦) .

ان لوزارة الزراعة وسائل مدروسة لاحداث التغييرات التي خططتها لزراعة الضفة الغربية . واحد الادوات الحيوية في ذلك هو المجلس الزراعي الذي يوفر الارتباط بين الحكم العسكري والمزارعين . وقد جاء في تقرير للسلطات العسكرية ان « المجالس الزراعيـــة ، مجالس المناطق والمجالس الريفية وكذلك المجالس الزراعية الفرعية قد انشئت في المنطقة . وتتشكل المجالس من الوجهاء وزعماء المزارعين . وهنالك حوالي ٣ر٠٠٠ مزارع مرتبطين ضمن هذه الاطر . وتهتم المجالس بخطط الابحاث والتدريب ، والارشاد التسويقي والانتاجي ، والارتباط بالادارة »(١١٧) .

وكحافز لزراعة محاصيل جديدة ، تمد « مشاريع التجارب » المزارع ببذور المحصول الموافق عليه ، زائدا التكاليف الاضافية عن محاصيله السابقة . وقد خصص ١٥ خبيرا زراعيا لبرنامج تدريب للمزارعين ، وقد نظم البرنامج امام حقل لتعليم عشرات الآلاف من العمال الزراعيين «طرائق جديدة»، ورحلات دراسية الى المرافق الزراعية الاسرائيلية ، ولبرنامج التدريب مركز في رام الله(١١٨) . وللحكومة الاسرائيلية ايضا برنامج قروض للمزارعين ، كان مع العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ قد أعطـــى ١ر٥٠٠ مزارع قروضا بلـــغ مجموعها ٣ ملايين ليرة اسرائيلية(١١٩) .

وتعزز السياسة التسويقية الاسرائيلية لمزارعي الضفة الغربية ايضا التقيد بتعليمات وزارة الزراعة بشأن المحاصيل . ويرتبط بهيئة الاحتلال العسكري ضابط تسويق من وزارة الزراعة(١٢٠)، الذي تقوم مهمته على تشجيع تدابير التسويق التي تخدم احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي . فعلى سبيل المثال، أوصت الخطة الزراعية لعام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ بأن « على المزارعين الذين ينتجون البندورة والباذنجان للتصدير ارسال فائض منتجاتهم